

د-001070-30102-08-2024

3 1 جانفي 2025

مذكرة

إلى

السيد مدير إدارة المؤسسات الكبرى
والسيد مدير إدارة المؤسسات المتوسطة
والسيد رئيس مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
والسيدات والسادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع: حول إنتفاع الشركات الأهلية بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بالمعاليم الموظفة على رقم المعاملات.

- المصاحب:** - أنموذج لشهادة عامة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بالمعاليم الموظفة على رقم المعاملات (ملحق عدد 1).
- أنموذج لشهادة ظرفية في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بالمعاليم الموظفة على رقم المعاملات (ملحق عدد 2).
- أنموذج لشهادة ظرفية في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان إقتناء عقار (الملحق عدد 3).

وبعد، لقد تم بمقتضى الفصل 56 من القانون عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 9 ديسمبر 2024 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2025، منح نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بالمعاليم الموظفة على رقم المعاملات لفائدة الشركات الأهلية الناشطة في إطار المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022، وذلك بعنوان إقتناءاتها من التجهيزات والمعدات والمواد والمنتجات والخدمات والعقارات الضرورية لنشاطها خلال العشر سنوات الأولى من تاريخ إحداثها.

ويشمل الإمتياز المذكور الأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الإستهلاك والمعلوم المهني الموظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية والمعلوم للمحافظة على البيئة لفائدة صندوق مقاومة التلوث والمعلوم الموظف على أجهزة تكييف الهواء لفائدة صندوق الإنتقال الطاقوي.

ويسند الإمتياز المشار إليه أعلاه بداية من غرة جانفي 2025 بعد التثبت من إحترام الشروط المتعلقة بممارسة النشاط من قبل الشركات الأهلية المنصوص عليها بالمرسوم المشار إليه أعلاه، ويتم تجسيمه على ضوء شهادات عامة (ملحق عدد 1) بالنسبة لجميع الإقتناءات باستثناء وسائل النقل النفعية

والعقارات ومعينات الإيجار المالي والإجارة التي تسند على أساس شهادات ظرفية. هذا ولا تخضع الشهادات المذكورة لمعلوم الطابع الجبائي طبقاً لأحكام الفصل 92 من المرسوم سالف الذكر.

❖ بالنسبة لإقتناء وسائل النقل: يمنح الإمتياز على ضوء شهادات ظرفية (ملحق عدد 2) وفقاً لنفس الإجراءات المعمول بها للمؤسسات المصدرة كليا والمنصوص عليها بالمذكرة الإدارية عدد 433 لسنة 2014 بتاريخ 21 جانفي 2014.

❖ بالنسبة لإقتناء العقارات: يمنح الإمتياز بالإعتماد على شهادات ظرفية (ملحق عدد 3) وذلك بعد دراسة المطلب على مستوى اللجنة الجهوية المحدثة قصد النظر في مطالب الإنتفاع بالنظام المذكور بمناسبة إقتناء عقار من قبل مؤسسة مصدرة كليا والمنصوص عليها ضمن المذكرة الإدارية عدد 9033 بتاريخ 18 ديسمبر 2013. ويتعين عند منح هذا الإمتياز التثبت خاصة من الشروط التالية:

- إحترام الشركة للشروط المتعلقة بممارسة النشاط من قبل الشركات الأهلية؛
- تعهد المؤسسة المنتفعة ضمن عقد وعد البيع بتخصيص كامل العقار لتعاطي النشاط الفعلي للمؤسسة؛

- وجود العقار المزمع اقتناؤه من قبل المؤسسة بالجهة المزمع ممارسة النشاط فيها؛

❖ بالنسبة لمعينات الإيجار المالي والإجارة: يمنح الإمتياز على ضوء الشهادة المضمنة بمنظومة "صادق".

إن السيد مدير إدارة المؤسسات الكبرى والسيد مدير إدارة المؤسسات المتوسطة والسيدات والسادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات مدعوون للحرص على تطبيق ما ورد بهذه المذكرة.

نسخة

المدير العام للأداءات
الإمضاء: نسيحة الغزني حرم العربي

المدير العام للأداءات
الإمضاء: نسيحة الغزني حرم العربي

نسخة للإعلام توجه إلى السيد المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي.

نسخة للإعلام توجه إلى السيدة المديرية العامة للإمتيازات الجبائية والمالية.

نسخة للإعلام توجه إلى السيد رئيس وحدة تفقد المصالح الجبائية.

شروط الانتفاع بنظام توقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات

يجب على المنتفع بالامتياز إعداد قسائم طلب التزود في نظيرين مؤشر عليهما من قبل
.....تحمل وجوبا البيانات التالية:

- مشتريات تحت نظام توقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات
- أحكام الفصل 56 من قانون المالية لسنة 2025 والفصل 13 سابعاً من مجلة الأداء على القيمة المضافة،
- رقم الشهادة..... وتاريخها.....

يتم توجيه قسائم طلب التزود كالآتي:

- الأصل إلى المزود الذي يحتفظ به تدعيماً لوثائقه الحسابية ويبرر رقم المعاملات المنجز تحت نظام توقيف العمل بالأداءات على القيمة المضافة.
- نظير تحتفظ به المنتفع.

ويتعين على المنتفع بالامتياز مد خلال الثمانية وعشرين يوماً التي تلي كل ثلاثية مدنية بقائمة مفصلة في فواتير الشراء تحت النظام المذكور حسب النموذج المعد من قبل الإدارة، وذلك على حوامل ممغنطة طبقاً لكراس شروط تضبطه الإدارة ويتم استخراجها عبر موقع الواب لوزارة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تجديد هذه الشهادة إلا في صورة احترام المنتفع لأحكام الفصل III من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وإيداع القائمة المشار إليها أعلاه، كما لا يمكن التأشير على عدد جديد من قسائم طلب التزود إلا بعد إيداع هذه القائمة.

هذا ويعاقب كل منتفع بالامتياز المذكور لم يقدّم بتصفية قسائم طلب التزود التي تم التأشير عليها من قبل المصالح المختصة بخطية جبائية إدارية قدرها 2000 دينار بعنوان كل قسيمة طلب تزود غير مصفاة وذلك بالنسبة للخمس قسائم طلب التزود الأولى، وترفع الخطية إلى 5000 دينار بعنوان كل قسيمة غير مصفاة بالنسبة لباقي القسائم.

كما يؤدي عدم احترام الإجراءات المعمول بها في هذا المجال وتغيير وجهة الشراءات المنتفحة بتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

شروط الإنتفاع بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وعند الإقتضاء بالمعلوم على الإستهلاك

- 1- إحترام الشركة للشروط المتعلقة بممارسة النشاط من قبل الشركات الأهلية؛
- 2- إستغلال وسيلة النقل النفعية موضوع طلب الإمتياز في النشاط الممارس من قبل المؤسسة.
- 3- إحترام الإجراءات المعمول بها في هذا المجال وعدم تغيير وجهة الشراءات المنتفعة بتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات قصد تجنب تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.
- 4- قيام المنتفع بالإمتياز بتصفية الشهادة المسندة لفائدته وذلك بالإستظهار بالوثيقة التي تثبت عملية الإقتناء موضوع الإمتياز أو إرجاع الشهادة المسلمة في الغرض في صورة عدم إستعمالها وذلك في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إنتهاء صلوحية الشهادة. مع العلم أنّ الوثيقة المثبتة لعملية الشراء يجب ان تكون في تاريخ صلوحية الشهادة. ويعاقب كل شخص لم يحترم واجب التصفية المذكور بخطية جبائية إدارية تساوي 5.000 دينار بعنوان كل شهادة غير مصفاة.

شروط الإنتفاع بنظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة

- 1- إحترام الشركة للشروط المتعلقة بممارسة النشاط من قبل الشركات الأهلية؛
- 2- تعهد المؤسسة المنتفعة ضمن عقد وعد البيع بتخصيص كامل العقار لتعاطي النشاط الفعلي للمؤسسة؛
- 3- وجود العقار المزمع اقتناؤه من قبل المؤسسة بالجهة المزمع ممارسة النشاط فيها؛
- 4- إحترام الإجراءات المعمول بها في هذا المجال وعدم تغيير وجهة الشراءات المنتفعة بتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم الموظفة على رقم المعاملات قصد تجنب تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.
- 5- قيام المنتفع بالإمتياز بتصفية الشهادة المسندة لفائدته وذلك بالإستظهار بالوثيقة التي تثبت عملية الإقتناء موضوع الإمتياز أو إرجاع الشهادة المسلمة في الغرض في صورة عدم إستعمالها وذلك في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ إنتهاء صلوحية الشهادة. مع العلم أن الوثيقة المثبتة لعملية الشراء يجب ان تكون في تاريخ صلوحية الشهادة. ويعاقب كل شخص لم يحترم واجب التصفية المذكور بخطية جبائية إدارية تساوي 5.000 دينار بعنوان كل شهادة غير مصفاة.